

أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية: لآراء المراجعين الداخليين مُعدو قوائم مالية بالمصارف التجارية الليبية

د. ابراهيم سليمان عمر د. اسامة عياد جنقر

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة الزيتونة، ليبيا

azoy2004@yahoo.com

The Impact of the Internal Audit Function on the Determinants of the Usefulness of Accounting Information

A Field Study of the Opinions of Internal Auditors Preparing Financial Statements in Libyan Commercial Banks

Dr. Ibrahim Suleiman Omar, Dr. Osama Ayad Janqar

Department of Accounting, Faculty of Economics, Al-Zaytuna University, Libya

تاريخ الاستلام: 2026/6/29 تاريخ المراجعة 2026 /7/20 تاريخ القبول: 2026/7/28- تاريخ النشر: 2026 /8/22

ملخص

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس وتقييم أثر وظيفة المراجعة الداخلية (بشقيها التأكيدي والاستشاري) على محددات منفعة المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الغربية، مع التركيز على خاصيتي الجودة الأساسيتين: مصداقية المعلومات (التمثيل الصادق) بأبعادها (صدق التعبير، الموضوعية، القابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة)، وملاءمة المعلومات بأبعادها (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، والقدرة التأكيدية)، بالإضافة إلى الكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الفئات المستهدفة

ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة المكون من فئتين رئيسيتين: المراجعين الداخليين ومُعدّي القوائم المالية (المحاسبين) بالمصارف التجارية. وتم تحليل البيانات التي تم تجميعها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة والمتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية، بالإضافة إلى الإحصاء الاستنتاجي حيث تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية مثل اختبار (One Samples-T-test)، واختبار (Independent Samples-T-test).

وأظهرت نتائج الدراسة ان هناك أثر ذي دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية (التمثيل الصادق - ملائمة المعلومات المحاسبية) في المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الغربية، بالإضافة إلى وجود اتفاق عام بين المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية بشأن الدور الإيجابي البارز لوظيفة المراجعة الداخلية في ضبط جودة الممارسات المحاسبية وتأكيد خاصية التمثيل الصادق وتعزيز خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

بناءً على ذلك يوصي الباحثان بضرورة العمل على توفير المزيد من الدعم التنظيمي والمادي لوظائف المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، وتعزيز استقلاليتها التشغيلية والتنظيمية لضمان حيادية وموضوعية التقرير المالي. وتفعيل الجوانب الاستشارية للمراجعة الداخلية إلى جانب دورها التأكيدي التقليدي، والاستفادة من تقارير التقييم المستمر في تحسين التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية للبيانات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: وظيفة - المراجعة - الداخلية - محددات - منفعة - المعلومات - المحاسبية.

Abstract

This study aimed primarily to measure and evaluate the impact of the internal audit function (both assurance and advisory) on the determinants of the usefulness of accounting information in Libyan commercial banks in the western region. It focused on two fundamental quality attributes: the credibility of information (truthful representation) with its dimensions of (truthfulness, objectivity, verifiability, and comparability), and the relevance of information with its dimensions of (timeliness, predictive power, and confirmatory power). The study also sought to determine whether there were statistically significant differences in the attitudes of the target groups.

To achieve its objectives, the study employed a descriptive-analytical approach. A questionnaire was used as the primary tool for collecting field data from the study population, which consisted of two main groups: internal auditors and financial statement preparers (accountants) in commercial banks. The collected data were analyzed using a range of appropriate statistical methods, including descriptive and inferential statistics. Statistical tests such as the One Samples t-test and the Independent Samples t-test were employed.

The study results showed a statistically significant impact of the internal audit function on the determinants of the usefulness of accounting information (truthful representation and relevance) in Libyan commercial banks in the western region. Furthermore, there was a general consensus between internal auditors and financial statement preparers regarding the prominent positive role of the internal audit function in ensuring the quality of accounting practices, confirming truthful representation, and enhancing the relevance of accounting information.

Based on these findings, the researchers recommend providing greater organizational and financial support to internal audit functions in commercial banks, strengthening their operational and organizational independence to guarantee the impartiality and objectivity of financial reporting, activating the advisory aspects of internal audit alongside its traditional confirmatory role, and utilizing continuous evaluation reports to improve the timeliness and predictive value of accounting data.

Keywords: Function – Audit – Internal – Determinants – Benefit – Information – Accounting.

1- مقدمة الدراسة:

لضمان نجاح المؤسسات والمصارف في الحفاظ على أصولها ومواردها المالية وأداء دورها الاقتصادي، كان من الضروري أن تتأكد الإدارة العليا من التزام موظفيها (من محاسبين ومراجعين وغيرهم) بالسياسات والاستراتيجيات المعتمدة، ليكونوا بمثابة الأداة الرقابية المباشرة لمتابعة مستوى الأداء، والرقابة على تدفق المعلومات المحاسبية (أبوعقرب، 2015). وتُعد هذه المعلومات الركيزة الأساسية والجوهرية لبناء واتخاذ القرارات الرشيدة من قبل مختلف أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، بشرط اتصافها بالخصائص النوعية للتقارير المالية، وفي مقدمتها مصداقية المعلومات (التمثيل الصادق) وملاءمتها (أحمد ومحمد، 2024). وبناءً على ذلك، أصبحت المراجعة الداخلية نشاطاً محورياً وملزماً للمؤسسات؛ بصفتها جهة تقويمية مستقلة عن الإدارات التنفيذية، ووسيلة قياس تعتمد عليها الإدارة لتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة. وقد أدى ذلك إلى تزايد اهتمام الإدارات العليا بالوظيفة الرقابية وتوفير الدعم اللازم لها من كفاءات بشرية متخصصة وإمكانيات مادية، لتمكينها من تحقيق الأهداف الاستراتيجية المخطط لها، وضمان جودة وموثوقية مخرجات النظام المحاسبي وفقاً لخصائصها النوعية (أرحومة والتير، 2022).

2- مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الدور المحوري الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاقتصادية، اتجهت المؤسسات والمصارف في البيئة الليبية كغيرها من المؤسسات الدولية إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية وآليات الرقابة لضمان جودة وموثوقية مخرجاتها المالية (أيمن، 2020).

وقد أدى ذلك إلى بروز المراجعة الداخلية كأحدى الأدوات الرقابية والتطويرية اللازمة للتحقق من سلامة هذه البيانات؛ إذ تطور دور المراجعة الداخلية من مجرد التدقيق المالي التقليدي واكتشاف الأخطاء إلى تقديم خدمات تأكيدية واستشارية شاملة تُسهم في مساندة الإدارة العليا، وحماية حقوق المالكين، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. وإن تعزيز كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية بما يتواءم مع هذه التطورات ينعكس مباشرة على رفع مستوى مصداقية وملاءمة المعلومات المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على الاستقرار والاقتصاد المحلي (أبو رويلة وآخرون، 2019).

وبناءً على ما تقدم، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية في المصارف الليبية؟"
ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد مصداقية (التمثيل الصادق) للمعلومات المحاسبية؟
- 2- ما أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملاءمة المعلومات المحاسبية؟

3- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى قياس أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية في المصارف الليبية، وتتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف التفصيلية التالية:

1. التعرف على الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية: من حيث المفهوم، الأهداف، والأهمية في القطاع المصرفي.
2. تحديد أبعاد وظيفة المراجعة الداخلية: وتسلط الضوء على دورها التأكيدي والاستشاري في تقييم نظم الرقابة وإدارة المخاطر.
3. تحديد محددات (خصائص) منفعة المعلومات المحاسبية: مع التركيز على خاصيتي المصداقية (التمثيل الصادق) والملاءمة وفق المعايير المحاسبية.
4. قياس أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية، وينبثق منه الهدفان الفرعيان التاليان:

1. قياس أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد مصداقية المعلومات المحاسبية.
2. قياس أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملاءمة المعلومات المحاسبية.

4- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

الأهمية العلمية (النظرية):

1. المساهمة في إثراء المكتبة الأكاديمية والبحثية بتقديم إطار نظري يربط بين الدور الحديث للمراجعة الداخلية (الخدمات التأكيدية والاستشارية) والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
2. سد الثغرة البحثية المتعلقة بمدى استجابة وظيفة المراجعة الداخلية لمتطلبات جودة التقرير المالي في البيئة المصرفية الليبية.

الأهمية العملية (التطبيقية):

1. إبراز الدور الحيوي للمراجعة الداخلية كجزء لا يتجزأ من نظام الرقابة الداخلية والحوكمة بالمصارف، بما يسهم في حماية الأصول وزيادة القيمة المؤسسية.
2. توجيه القائمين على إدارة المصارف والجهات التنظيمية نحو تفعيل واستثمار وظيفة المراجعة الداخلية لضمان تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية وملاءمة عالية ترشد قرارات المستثمرين والمتعاملين مع القطاع المصرفي.

5- الدراسات السابقة:

يتناول هذا المحور عرضاً تحليلياً لمجموعة من الدراسات والبحوث السابقة (العربية والأجنبية) ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية؛ بهدف الاستفادة من أطرها المنهجية، والوقوف على أهم الإجراءات والنتائج التي توصلت إليها. كما يُبرز الباحثان من خلال هذا العرض أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الأدبيات والدراسة الحالية، تحديداً من حيث المتغيرات، والبيئة التطبيقية، والعينة المستهدفة، وصولاً إلى إظهار الفجوة البحثية والإضافة العلمية التي تسعى هذه الدراسة لتقديمها لتشكل قيمة مضافة للمكتبة المحاسبية.

أولاً: الدراسات باللغة العربية

أجرى (محمد، 2015) دراسة بعنوان "نموذج مقترح لبناء المحاور الاستراتيجية لوظيفة المراجعة الداخلية بهدف إضافة قيمة للمنشأة" هدفت الدراسة إلى تطوير إطار استراتيجي لوظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز قيمتها المؤسسية. وتوصلت النتائج إلى أن تلبية توقعات المستخدمين وإعداد قائمة المهام الاستراتيجية يُعدان من أبرز المحاور التي تُسهم في تطوير استراتيجية المراجعة الداخلية وتحسين كفاءتها، مما ينعكس إيجاباً على إضافة قيمة مضافة للمنشأة.

كما قام (عبد الرحمن و خليل، 2018) بدراسة بعنوان "أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة". استهدفت التحقق من مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية - المتمثلة في تقديم الخدمات التأكيدية والاستشارية واستقلالية المراجعة في الهيكل التنظيمي - على حقوق المساهمين. وأكدت النتائج تطور وظيفة المراجعة الداخلية لتتجاوز الدور التقليدي، وأصبحت تقدم خدمات استشارية وتوكيدية للإدارة ولجنة المراجعة تحت مظلة الحوكمة.

أما دراسة (سمهود، 2019) بعنوان "دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية: قراءة تحليلية للتشريعات النافذة في ضوء المعايير والتجارب الدولية". هدفت الدراسة إلى تقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية تقويم عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر في الجامعات الليبية الحكومية. وأظهرت النتائج وجود قصور جوهري في التشريعات واللوائح النافذة المنظمة لأهداف المراجعة الداخلية بقطاع التعليم العالي، مما يعيق قدرتها على تقويم أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشكل المطلوب.

كما أجرى (بدوي، 2019) دراسة بعنوان "ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة مقارنة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية والسعودية". هدفت إلى مقارنة ملاءمة الأرباح المحاسبية، القيمة الدفترية، والتدفقات النقدية التشغيلية في تحديد قيمة الشركات المدرجة. وخلصت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية تتصف بصفة الملاءمة لأغراض قياس قيمة الشركات في سوقي الأوراق المالية المصري والسعودي.

وجاءت دراسة (المقلة والاشلم، 2019) بعنوان "مدى قيام المراجعة الداخلية في البيئة الليبية بمهام المراجعة الإدارية". حيث بحثت الدراسة دور المراجعة الداخلية بالشركات الليبية في تقييم كفاءة الأداء وتقديم الاستشارات للإدارة. وتوصلت إلى أن المراجعة الداخلية بالشركات المحلية تسهم فعلياً في تقديم الاستشارات الإدارية وتأدية مهام تقييم كفاءة الأداء التشغيلي.

كما قام (جوهر، 2019) دراسة بعنوان "أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية". هدفت إلى بيان دور المراجعة الداخلية في إضفاء المصداقية على البيانات المالية. وأظهرت النتائج دور المراجعة الداخلية في رفع مستوى الموثوقية والمصداقية للمعلومات المحاسبية، بكونها أداة رقابية تتبع الإدارة العليا.

دراسة (زيتون، 2021) بعنوان "أثر استخدام وظيفة المراجعة الداخلية كحقل للتدريب على الإدارة ودورها الاستشاري في مجال إدارة المخاطر على قرار اعتماد المراجع الخارجي عليها". اختبرت الدراسة أثر استخدام المراجعة الداخلية كبيئة تدريبية إدارية ودورها الاستشاري على قرار اعتماد المراجع الخارجي على أعمالها. وأوضحت النتائج أن الاعتماد على قسم المراجعة الداخلية كحقل تدريب إداري يؤثر سلباً على موضوعية المراجع الداخلي، مما يقلل من اعتماد المراجع الخارجي على تقاريره.

دراسة (العيسوي، 2025) بعنوان "وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية: قصور الممارسات الحالية ومتطلبات تفعيل التشريعية والمهنية - دراسة انتقادية واستكشافية". هدفت إلى الوقوف على الثغرات الرقابية في الجامعات المصرية الحكومية وتقديم إطار لتفعيلها. وأكدت النتائج وجود قصور واضح في الممارسات الحالية، مشددة على أن تفعيل الوظيفة يتطلب توفير الاستقلال التنظيمي، الكفاءة المهنية، وتفعيل دور لجان المراجعة.

دراسة (أبورزيزة وآخرون، 2026) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية". ركزت البحث على الهيئة العامة للأوقاف بطرابلس لبحث العلاقة بين فعالية واستقلالية المراجعة الداخلية وجودة المعلومات. وأظهرت النتائج وجود مستوى عالٍ من الاتفاق حول دور استقلالية وفعالية المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالهيئة.

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية

دراسة (Ogundana, 2017) بعنوان "العلاقة بين وظيفة المراجع الداخلي وجودة المعلومات المحاسبية للشركات". بحثت الدراسة أثر خصائص المراجع الداخلي على جودة التقارير المالية. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المراجع الداخلي وجودة المعلومات، وأوصت بالزامية إرفاق تقرير المراجع الداخلي بالقوائم المالية لإضفاء المصداقية.

دراسة: (Hadisantoso et al., 2017) بحثت أثر كفاءة واحترافية مراجعي الحسابات على مستوى أدائهم المهني في 13 مقاطعة بإندونيسيا من خلال استبيان شمل 150 مراجعاً. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي كبير لمتغيرات المهنية والكفاءة على رفع مستوى أداء المراجعين.

دراسة (Kontogeorgis, 2018) بعنوان "دور وظيفة المراجعة الداخلية في حوكمة وإدارة الشركات". هدفت إلى مواكبة النظريات الحديثة حول المراجعة الداخلية في الحوكمة. وخلصت إلى أن المراجعة الداخلية أداة حيوية لنجاح الإدارة وتعزيز جودة الحوكمة، مما يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات.

دراسة (Halim et al., 2018) بعنوان "العوامل المؤثرة في الحكم المهني لمراجعي الحسابات في ماليزيا". اختبرت أثر الخبرة، المعرفة، الجنس، وحجم مكتب المراجعة على الحكم المهني للمراجعين. وأظهر تحليل الانحدار المتعدد أن الخبرة والموقع الوظيفي هما المتغيران المحددان معنوياً لمستوى الحكم المهني، في حين لم يظهر أثر دال لمتغيرات المعرفة، الجنس، وحجم المكتب.

دراسة (Kertarajasa et al. 2019) تقصت أثر الكفاءة، الخبرة، الاستقلالية، والعناية المهنية على جودة المراجعة الخارجية في إندونيسيا لـ (97) مراجعاً. وأظهرت النتائج أن الكفاءة والعناية المهنية والنزاهة تؤثر إيجاباً وبشكل معنوي على جودة المراجعة، بينما لم يظهر متغير الاستقلالية والخبرة أثراً دالاً معنوياً.

دراسة (Zaidan & Neamah, 2022) بعنوان "أثر جودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين الكفاءة التشغيلية للشركات العراقية". ركزت على القطاعين المصرفي والصناعي، وأثبتت وجود علاقة إيجابية بين التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الداخليين وتطبيق المعايير الدولية وبين رفع الكفاءة التشغيلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

6- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لا تبتعد هذه الدراسة في جوهرها عن التراكم العلمي والأكاديمي الذي حققته الأدبيات السابقة، بل تُعد استكمالاً وتطويراً لها. وتحليل الاتجاهات الرئيسية للبحوث والدراسات المراجعة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- **الاتجاه الأول:** تركز على دراسة العلاقة والتأثير بين أبعاد وفعالية المراجعة الداخلية وخصائص المراجع الداخلي من جهة، ومستوى جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.
- **الاتجاه الثاني:** اتجه إلى التطور الوظيفي للمراجعة الداخلية ونمو دورها التوكيدي والاستشاري المقدم للإدارة العليا ولجان المراجعة بالمؤسسات.
- **الاتجاه الثالث:** تناول التحديات والبيئة التشريعية، موضحاً أن القصور في اللوائح والتشريعات النافذة يُشكل عائقاً أمام المراجعة الداخلية للقيام بدورها بكفاءة وفعالية.

وجه التميز والإضافة العلمية للدراسة الحالية:

استناداً إلى الإطار المفاهيمي المعتمد الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بشأن الخصائص النوعية للتقارير المالية، تتحدد الفجوة البحثية وما تميزت به هذه الدراسة في النقاط التالية:

1. التكامل في معالجة المتغيرات: الربط المباشر والشامل بين الأبعاد الحديثة لوظيفة المراجعة الداخلية (بشقيها: التأكيد والاستشاري) وبين الخصائص الرئيسية لمنفعة المعلومات المحاسبية (المصدقية/التمثيل الصادق، والملاءمة) في نموذج تحليلي واحد.
2. البيئة التطبيقية (القطاع المصرفي): إسقاط هذا الإطار على المصارف التجارية في البيئة الليبية، وهي بيئة خاضعة لضوابط رقابية وتنظيمية مشددة تتطلب درجة عالية من الموثوقية والملاءمة في القوائم المالية، وهو ما يمنح البحث قيمة مضافة تطبيقية وعلمية.

7- الاطار النظري:

1-7-1 الاتجاهات الحديثة في وظيفة المراجعة الداخلية:

تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية دوراً هاماً في مساعدة إدارة الشركة في تنفيذ مهام الرقابة ومتابعة أداؤها، وقياس مدى نجاح الإدارة في الحفاظ على أصول وممتلكات الشركة وتحقيق الأهداف المخطط لها. كما تمت إدارة الشركة بالمعلومات الهامة التي تساعدها في اتخاذ القرارات، وتقييم مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق (هيكمل، 2012).

1-7-1-1 تطور مفهوم المراجعة الداخلية:

تطور مفهوم المراجعة الداخلية بتطور وظيفة المراجعة من مراجعة مالية فقط الى مراجعة مالية وعمليات، وقد أصدر معهد المراجعين الداخليين تعريفات متعددة للمراجعة الداخلية والتطور لوظيفة المراجعة الداخلية يمكن عرضها:

عرفها (الجزان، 2008) " نشاط تقويمي مستقل يتم داخل المنشأة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمؤسسة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والاستشارات".

وتُعرف بأنها: "نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي، صُمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنشأة، وتساعدها على تحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة" (عيسى، 2008).

كذلك يشتمل مفهوم المراجعة الداخلية على وظيفتين هما: (صوان، 2024)

- الخدمات التأكيد: والتي تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة ذلك لتقديم رأي مستقل أو استنتاجات متعلقة بالعملية.
- الخدمات الاستشارية: وهي الاستشارات التي تقدمها لإدارة الشركة والهدف منها إضافة قيمة للمعلومات التي تعتمد عليها الإدارة.

1-7-2 مقومات وظيفة المراجعة الداخلية:

لتؤدي المراجعة الداخلية دورها المطلوب بنجاح، يتطلب الأمر توافر مجموعة من المقومات الأساسية التي تسعى الإدارة العليا لتوفيرها والتمكين لها (أرحومة والتير، 2022):

- أ- استقلالية المراجعة الداخلية: تُعد الاستقلالية الركيزة الأساسية لضمان نجاح وحيادية أي عمل رقابي أو تقويمي. وتتمثل في تجنب تعارض المصالح وابتعاد المراجع الداخلي عن الأنشطة محل المراجعة، إلى

جانب تحرره من التأثيرات والمصالح الشخصية داخل الشركة. وتتحقق الاستقلالية المفهومية والفعالية عندما يملك المراجع الداخلي القدرة التامة على اتخاذ القرارات وإبداء الرأي المهني دون خضوع لأي ضغوط إدارية أو عوامل مؤثرة.

ب- جودة المراجعة الداخلية: تُعرف جودة المراجعة بأنها مدى الامتثال للمعايير المهنية ومتطلبات العمل الرقابي؛ حيث تهدف إلى رصد وتقييم الأنشطة اليومية للمؤسسة، والحد من الأخطاء والانحرافات واكتشافها في الوقت المناسب، بما يضمن تقديم مخرجات رقابية عالية الدقة تلبي تطلعات واحتياجات الإدارة العليا.

ت- كفاءة المراجعة الداخلية والتأهيل المهني: يتطلب نجاح المراجعة الداخلية أداء المهام بعناية مهنية واجبة وفق معايير الجودة الشاملة. وتُعد الكفاءة مسؤولية مباشرة لقطاع المراجعة والمراجعين؛ مما يستوجب توفير فريق عمل لكل عملية مراجعة يتمتع بالمهارات والتخصصات والخبرات الفنية الكافية التي تمكنه من أداء دوره بكفاءة واحترافية.

ث- دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية: تسهم المراجعة الداخلية في مساندة الإدارة العليا والإدارات التنفيذية لأداء مسؤولياتها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال تزويدهم بالبيانات والتقارير الموثوقة والتقييم المستمر لفعالية نظم الرقابة الداخلية. وفي المقابل، يتطلب نجاح هذه الوظيفة التزام الإدارة العليا بتوفير الدعم المادي والمعنوي والتمكين التنظيمي اللازم لإدارة المراجعة الداخلية.

2-7 محددات منفعة المعلومات المحاسبية:

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الخاصيتين الرئيسيتين لمنفعة المعلومات المحاسبية (حماد وصالح، 2004):

- المصدقية (التمثيل الصادق): وتتحقق من خلال محددات: صدق التعبير، الحيادية، القابلية للتحقق، والقابلية للمقارنة.

- الملاءمة: وتستند إلى محددات: التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، والقدرة التأكيدية/التقييمية.

2-7-1 مفهوم المصدقية ومحدداتها:

تعنى المصدقية أن يكون مستخدمو المعلومات مطمئنين للمعلومات المحاسبية، ويمكنهم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات اللازمة، وتعكس درجة الثقة بالمعلومات الأسس وطرق القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ويعتمد توافرها في المعلومات المحاسبية على المحددات التالية: (جنقر، 2016)

- صدق التعبير: بمعنى أن تعبر المعلومات عن الأحداث الخاصة بها بصورة آمنة وخالية من أي تلاعب.

- قابلية التحقق: أي إمكانية الوصول إلى نفس المعلومات أو النتائج حتى وإن تعدد الأشخاص في حالة استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في القياس.

- القابلية للمقارنة: وتعنى قدرة المعلومات المحاسبية على المقارنة بين الفترات المالية المختلفة لنفس الوحدة الاقتصادية، أو مقارنتها مع وحدات اقتصادية مماثلة لها، مع مراعاة استخدام نفس الطرق والأساليب في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فتره إلى أخرى، وإذا حدث اضطراب إلى أي

تغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدمين، وقد تم تحديد قديدين أساسيين وهما التكلفة/العائد والأهمية النسبية.

- الموضوعية: وهي من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، ويرغب متخو القرارات أو المستخدمون في أن تكون هذه المعلومات بسيطة وسهلة ومنطقية، ويمكن فهمها.

كما يمكن النظر إلى محددات المصادقية من زاويتي القياس والإفصاح، كما يلي: (حماد، وصالح، 2004)

المحددات المرتبطة بوظيفة الإفصاح	المحددات المرتبطة بوظيفة القياس
القابلية للمقارنة	- الحيادية
القابلية للفهم	- القابلية للتحقق
صدق الإفصاح	- الأهمية النسبية
الشمولية/ التكاملية	- الحبيطة والحذر

2-2-7 مفهوم الملاءمة ومحدداتها:

حتى تكون المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوائم والتقارير المالية ناجحة وذات جدوى فينبغي أن تتصف بخاصية الملاءمة لتلبية احتياجات متخذي القرارات الاستثمارية. ولا تمتلك المعلومات خاصية الملاءمة إلا بعدما يكون لها تأثير على القرارات الاستثمارية لمتخذي القرارات أو المستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.

كما تتأثر المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. وتكون المعلومات التي تنتجها القوائم والتقارير المالية ذات أهمية نسبية إذا تسبب حذفها أو تحريفها في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها متخو القرارات من تلك القوائم المالية. وتستند الأهمية النسبية إلى حجم البند، أو الخطأ المقدّر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف (حماد، 2010).

وتتمثل محددات الملاءمة فيما يلي:

أ- التوقيت المناسب: حيث يمثل التوقيت المناسب خاصية مهمة من خصائص الجودة ترتبط بإتاحة المعلومات في مدى زمني مناسب بما يجعلها ملائمة لاتخاذ القرارات، وإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذلك فإن هناك حاجة للموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب، وتوفير المعلومات الموثوق بها (حسن، 2011).

ب- القدرة الاعتمادية: وذلك بأن تكون المعلومات مؤيدة بالمستندات، إذ إن هذه الخاصية هي التي تبرر الثقة في تلك المعلومات، كما تبرر إمكان الاعتماد عليها، كما أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر - مستقل عن الشخص الأول - بتطبيق نفس الأساليب (محمود، 2012).

ت- القدرة التنبؤية: أي أنه يمكن تحقيق استفادة من المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم والتقارير المالية في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية (نوفل، 2013).

3-7 وظيفة المراجعة الداخلية وأثرها على محددات منفعة المعلومات المحاسبية:

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية (الاستشارية - التأكيدية) دورها البارز في رفع من مستوى وكفاءة النظام المحاسبي واختيار أفضل السياسات المحاسبية لتوفير معلومات ذات مصداقية ودقيقة وخالية من الأخطاء ومدى ملاءمتها لإدارة الشركة. وكما أن كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية تقوم على توفير الموارد البشرية والمادية لشركة عند القيام بالوظائف اللازمة لإعطاء نتائج تحقق الأهداف وتكون المعلومات المتاحة حسب عناصر منفعة المعلومات المحاسبية لتساعد الادارة والاطراف المهتمة بما يخدم مصالحهم، ولكي تكون وظيفة المراجعة بالصورة المطلوبة يتم الاستعانة بمعايير المراجعة الداخلية وفق الأبعاد التالية: (فصل، 2015)

- الاحتراف المهني: إذ يتصف المراجع الداخلي بالحرفية المهنية لإتمام العملية.
 - الاستقلالية: على المراجع الداخلي يكون مستقلا ويتم بالموضوعية .
 - الاتصال: من المهارات التي يتميز بها المراجع وتوصيل المعلومات وتجهزه في الوقت المناسب على هيئة تقارير دورية توصل لمستفيديها.
 - برنامج المهارات: على المراجع الداخلي تطوير برامج العمل وإثبات وتوثيق تلك البرامج وإعطاء الوقت المناسب والقدرة في تقييم المعلومات يلزم تحليلها لتحقيق المطلوب.
 - التكلفة: من نجاحات دور المراجع في إنجاز مهمته إن تكون بأقل تكلفة وجهد ووقت.
- ويرى الباحثان مما سبق باعتبار وظيفة المراجعة الداخلية المتمثلة في التأكيد والاستشارات في تحقيق ما هو مطلوب منها والتي بدورها من الركائز الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية فكلما كان دور المراجع في ضمان مصداقية المعلومات فطبيعي تكون ملاءمة للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية.

6- منهجية الدراسة:

6-1 فرضيات الدراسة:

لغايات تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، قام الباحثان بصياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

Ho₁: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية " .

Ho₂: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر مُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية " .

Ho₃: " لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اراء المشاركين في الدراسة (المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية) حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية " .

Ho₄: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية " .

Ho₅: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية " .

H06: "لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين آراء المشاركين في الدراسة (المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية) حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدّد ملائمة المعلومات المحاسبية ".

2-6 مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لوجود العديد من الأطراف التي تهتم بالمعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية، فقد اشتمل مجتمع الدراسة على فئتين أساسيتين وهما:

1- المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية، وقد تم استهداف عدد (50) مراجع داخلي.

2- مُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية، وقد تم استهداف عدد (50) موظف.

وقد تم اختيار عينة عشوائية من هذه الفئات من المصارف التجارية بالمنطقة الغربية.

الجدول رقم (5-1) الاستبيانات المرسلّة والمستلمة			
الفئة	عدد الاستبيانات المرسلّة	عدد الاستبيانات المستلمة	نسبة الردود
المراجعين الداخليين	50	41	82%
مُعدو القوائم المالية	50	43	86%
المجموع الكلي	100	84	84%

3-6 أسلوب جمع البيانات:

اعتمد الباحثان على المراجع والدوريات المتخصصة لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة بما يتلاءم مع أهداف الدراسة. أما في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد اعتمد الباحثان على المنهج الاستكشافي، وقد تمّ جمع البيانات من خلال استبانة موضحة بالملحق (1)، تمّ تصميمها من قبل الباحث، تتكون هذه الاستبانة ثلاثة اقسام.

القسم الأول: هدف هذا القسم إلى جمع البيانات الديموغرافية للمجيبين عن الاستبانة مثل المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: هدف هذا القسم إلى جمع البيانات اللازمة لقياس مدى تأثير وظيفة المراجعة الداخلية على محدّد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ، واحتوى هذا القسم على قائمة تشتمل على اثني عشر فقرة، وقد اعتمد الباحثان مقياس ليكرت بدرجته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لتحقيق هدف هذا القسم.

القسم الثالث: هدف هذا القسم إلى جمع البيانات اللازمة لقياس مدى تأثير وظيفة المراجعة الداخلية على محدّد ملائمة المعلومات المحاسبية، واحتوى هذا القسم على قائمة تشتمل على عشر فقرات، وقد اعتمد الباحثان مقياس ليكرت بدرجته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) لتحقيق هدف هذا القسم.

4-6 أساليب تحليل البيانات:

لقد تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لاستخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية لوصف متغيرات الدراسة. واختبار الموثوقية (Reliability analysis) لقياس ثبات أداة الدراسة ودرجة الاعتماد عليها. كما تم استخدام اختبار (One Samples-T-test) واختبار (Independent Samples T-Test) وذلك لقياس مدى وجود اختلافات جوهرية بين متوسطات إجابات عينة الدارسة والمتوسط الافتراضي للدرجات (3).

7- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

يعرض هذا الجزء أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، وتم عرض هذه النتائج ضمن مجموعتين، تتضمن المجموعة الأولى عرضاً وصفيًا لنتائج إجابات عينة الدراسة، أما المجموعة الثانية فتعرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

7-1 أولاً: نتائج الدراسة:

7-1-1 النتائج الإحصائية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة:

يتضح من بيانات الجدول (7-1) أن غالبية أفراد العينة من حملة مؤهل البكالوريوس، حيث بلغ عددهم 66 مفردة بنسبة 79% من إجمالي العينة، يليه حملة الدبلوم العالي بعدد 9 مفردات بنسبة 11%، ثم حملة الماجستير بعدد 5 مفردات بنسبة 6%، وأخيراً حملة الدكتوراه بعدد 4 مفردات بنسبة 5%. ويشير ذلك إلى أن غالبية أفراد العينة يمتلكون مؤهلاً جامعياً مناسباً لطبيعة العمل المحاسبي ومراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بالتخصص العلمي فقد أظهرت النتائج أن تخصص المحاسبة جاء في المرتبة الأولى، إذ بلغ عدد المتخصصين فيه 66 مفردة بنسبة 79% من إجمالي أفراد العينة، بينما جاء تخصص الاقتصاد في المرتبة الثانية بعدد 8 مفردات بنسبة 10%، يليه إدارة الأعمال بعدد 6 مفردات بنسبة 7%، ثم الإدارة المالية بعدد 3 مفردات بنسبة 4%، في حين بلغت نسبة التخصصات الأخرى 1% فقط. ويعكس ذلك ارتفاع نسبة المتخصصين في المحاسبة، وهو أمر يتفق مع طبيعة الدراسة التي تتناول وظيفة المراجعة الداخلية ومنفعة المعلومات المحاسبية.

الجدول (7-1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل والتخصص العلمي وسنوات الخبرة						
المراجعين الداخليين		المحاسبين ومعدو القوائم المالية		الإجمالي		
العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
المؤهل العلمي						
6	15%	3	7%	9	11%	أ- دبلوم عالي
30	73%	36	84%	66	79%	ب- بكالوريوس
3	7%	2	5%	5	6%	ج- ماجستير
2	6%	2	5%	4	5%	د- دكتوراه
41	100%	43	100%	84	100%	الاجمالي
التخصص						
32	78%	34	79%	66	79%	أ- محاسبة
1	2%	2	5%	3	4%	ب- إدارة مالية
3	7%	3	7%	6	7%	ج- إدارة أعمال
4	10%	4	9%	8	10%	د- اقتصاد
1	2%	0	0%	1	1%	هـ- أخرى
41	100%	43	100%	84	100%	الاجمالي
عدد سنوات الخبرة						
0	0%	2	5%	2	2%	أ- أقل من 3 سنوات
1	2%	4	9%	5	6%	ب- 3- أقل من 5 سنوات
12	29%	11	26%	23	27%	ج- 5- أقل من 10 سنوات
28	68%	26	60%	54	64%	د- 10 سنوات فما فوق
41	100%	43	100%	84	100%	الاجمالي

كما تشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة لديهم خبرة مهنية طويلة نسبياً؛ فقد بلغ عدد من لديهم خبرة 10 سنوات فأكثر 54 مفردة بنسبة 64%، في حين بلغ عدد من تتراوح خبرتهم بين 5 وأقل من 10 سنوات 23 مفردة بنسبة 27%، بينما بلغت نسبة من لديهم خبرة بين 3 وأقل من 5 سنوات 6%، ومن نقل خبرتهم عن 3 سنوات 2% فقط. ويشير ذلك إلى أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة عملية كافية تمكنهم من تكوين آراء مهنية بشأن دور المراجعة الداخلية وأثرها في خصائص ومنفعة المعلومات المحاسبية.

وبصفة عامة، تشير الخصائص الديموغرافية والمهنية للعينة إلى أن أفراد الدراسة يتمتعون بمستوى مناسب من التأهيل العلمي والتخصص المحاسبي والخبرة العملية، مما يدعم إمكانية الاعتماد على آرائهم في اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بأثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية.

1-2-7 النتائج الإحصائية الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

1-2-1-7 أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية:

يوضح الجدول رقم (2-7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المراجعين الداخليين ومُعَدِّي القوائم المالية حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. ويتضح من النتائج أن المتوسط الحسابي الإجمالي لآراء المراجعين الداخليين بلغ (4.10) بانحراف معياري قدره (0.853)، في حين بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لآراء مُعَدِّي القوائم المالية (4.18) بانحراف معياري قدره (0.852) وتشير هذه المتوسطات المرتفعة إلى وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد العينة على أن وظيفة المراجعة الداخلية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، من خلال دعم الموضوعية، والالتزام، والاستقلالية، والرقابة على المخاطر وجودة المعلومات.

وفيما يتعلق بآراء المراجعين الداخليين فقد جاءت الفقرة الثانية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.37) وانحراف معياري (0.639)، والتي تنص على أن وظيفة المراجعة تساهم في تأكيد الالتزام بالقوانين واللوائح لتكون المعلومات ذات صفة صدق التعبير. ويشير ذلك إلى أن المراجعين الداخليين يرون أن الالتزام بالأنظمة والقوانين يمثل أحد العوامل المهمة في تعزيز صدق المعلومات المحاسبية وموثوقيتها.

وجاءت الفقرة الخامسة في المرتبة الثانية بمتوسط (4.18)، تليها الفقرة السادسة بمتوسط (4.17)، بما يعكس أهمية استقلالية المراجع الداخلي وتخصصه ومعرفته المهنية في تعزيز موضوعية المعلومات المحاسبية.

كما حصلت الفقرات المتعلقة بالاستجابة للأحداث غير العادية، والخبرة المهنية للمراجع الداخلي، والتقييم الخارجي لجودة المراجعة الداخلية على متوسطات مرتفعة تراوحت بين (4.10-4.13)، مما يؤكد إدراك المراجعين الداخليين لدور هذه العوامل في تحسين مصداقية المعلومات وقابليتها للتحقق والاعتماد عليها.

أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (2-7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية					
معدو القوائم المالية		المراجعين الداخليين			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	
0.652	3.86	706	3.88	1- تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتنظيم إدارة المخاطر بطريقة سليمة مما يؤدي الى قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق.	
0.697	4.15	0.639	4.37	2- تساهم وظيفة المراجعة في تأكيد الالتزام بالقوانين واللوائح لتكون المعلومات ذات صفة صدق التعبير.	
0.82	4.23	0.785	4	3- تؤدي وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين وتطوير الأنشطة في القسم التي تعمل فيه لكي تكون المعلومات أكثر موضوعية.	
0.742	4.32	0.778	4.08	4- تهتم المراجع الداخلي بعوامل حوكمة الشركات وفقاً للمعايير لتكون المعلومة المحاسبية قابليتها للمقارنة.	
0.859	4.2	0.833	4.18	5- استقلالية المراجع الداخلي تؤدي وظيفتها إلى موضوعية المعلومات المالية والغير مالية لشركة.	
0.859	4.22	0.829	4.17	6- يسهم التخصص والمعرفة المهنية للمراجع الداخلي في تعزيز موضوعية المعلومات المحاسبية بالشركة	
0.996	4.24	0.861	4	7- استخدام المراجعة الداخلية لبرنامج توكيدي للجودة والتحسين المستمر هو مؤشر للأداء الوظيفي للمراجعة لتحقيق خاصية المصداقية والموضوعية للمعلومات المحاسبية.	
1.032	4	0.840	4.1	8- يعزز التقييم الخارجي لجودة المراجعة الداخلية من قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق من قبل المستفيدين	
0.921	4.22	0.836	4.13	9- درجة إستجابة وظيفة المراجعة الداخلية للأحداث غير العادية والمؤثرة على نشاط المنشأة هي مؤشر لموضوعية المعلومات لتحقيق توقعات المستخدمين.	
0.942	4.33	0.857	4.13	10- الخبرة المهنية للمراجع الداخلي تحقق وظيفة المراجعة التأكيدية والاستشارية لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية من حيث قابليتها للمقارنة والاعتماد عليها.	
0.852	4.18	0.853	4.10	الإجمالي	

بصفة عامة، تشير نتائج الجدول رقم (2-7) إلى أن هناك اتفاقاً مرتفعاً بين المراجعين الداخليين ومُعديّ القوائم المالية بشأن الدور الإيجابي لوظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. ويؤكد ذلك ارتفاع المتوسط الحسابي الإجمالي لدى المراجعين الداخليين إلى (4.10) ولدى مُعديّ القوائم المالية إلى (4.18) ، كما أن التقارب النسبي بين المتوسطين يشير إلى تقارب وجهات نظر الفئتين بشأن أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في دعم موضوعية المعلومات وموثوقيتها وقابليتها للتحقق والاعتماد عليها. ويمكن تفسير ذلك بأن

أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية

المراجعة الداخلية لا تقتصر على اكتشاف الأخطاء والانحرافات، وإنما تمتد إلى تقييم المخاطر، ودعم الحوكمة، والتحقق من الالتزام، وتعزيز استقلالية وموضوعية المعلومات المحاسبية.

7-1-2-2 أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية:

يوضح الجدول رقم (7-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء المراجعين الداخليين ومُعَدِّي القوائم المالية حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية.

يتضح من النتائج أن المتوسط الحسابي الإجمالي لآراء المراجعين الداخليين بلغ (4.14) بانحراف معياري قدره (0.734)، في حين بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لآراء مُعَدِّي القوائم المالية (4.22) بانحراف معياري قدره (0.753) وتشير هذه المتوسطات المرتفعة إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن وظيفة المراجعة الداخلية تسهم في تعزيز ملائمة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب، وزيادة قدرتها التنبؤية، وتحسين جودتها بما يساعد مستخدميها في اتخاذ القرارات.

وبالنسبة إلى المراجعين الداخليين، فقد جاءت الفقرة الرابعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري (0.778)، والتي تنص على أن تقييم كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية باستخدام مقاييس الأداء يسهم في زيادة جودة منفعة المعلومات المحاسبية، ويعكس ذلك إدراك المراجعين الداخليين لأهمية قياس كفاءة وفعالية أعمال المراجعة في تحسين جودة المعلومات المقدمة لمستخدميها. في حين جاءت الفقرات الثانية والثالثة والخامسة والعاشر في مستويات مرتفعة أيضاً، بمتوسطات تراوحت بين (3.96) و(4.18)، مما يؤكد أهمية المراجعة التحليلية، وتقييم أداء المراجعة الداخلية، واستخدام التقنيات الحديثة، والاستجابة لتوقعات مستخدمي المعلومات في تعزيز ملائمة المعلومات المحاسبية. بينما جاءت الفقرة الثانية في المرتبة الأخيرة نسبياً بمتوسط (3.96)، إلا أنها لا تزال تشير إلى مستوى اتفاق مرتفع.

الجدول رقم (7-3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية اثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية				
مُعَدِّي القوائم المالية		المراجعين الداخليين		الفقرات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.823	4.09	0.706	4.2	1- يسهم إصدار تقارير المراجعة الداخلية في الوقت المناسب في توفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات.
0.593	4.38	0.639	3.96	2- يسهم استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.
0.875	4.22	0.785	4.18	3- يسهم تقييم أداء المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة في تأكيد صحة التوقعات السابقة لمتخذي القرار
0.610	4.33	0.778	4.29	4- يسهم تقييم كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية باستخدام مقاييس الأداء في زيادة جودة منفعة المعلومات المحاسبية.
0.607	4.24	0.833	4.18	5- يسهم استخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في المراجعة الداخلية في زيادة القدرة التنبؤية للأداء المالي المستقبلي.
0.742	4.31	0.829	4.16	6- يسهم تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية وفق الخطة الزمنية المحددة في توفير المعلومات في الوقت المناسب.

أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محددات منفعة المعلومات المحاسبية

7-	تسهم فعالية الاتصالات في المراجعة الداخلية وتوقيتها في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية.	4	0.861	4.2	0.793
8-	يسهم دور المراجعة الداخلية في دعم الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.	4.1	0.840	4.13	0.640
9-	يسهم التخطيط المسبق لأعمال المراجعة الداخلية في تمكين الإدارة من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.	4.1	0.836	4.22	0.712
10-	تسهم استجابة المراجعة الداخلية لتوقعات مستخدمي المعلومات في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية.	4.18	0.857	4.1	0.579
	الإجمالي	4.14	0.734	4.22	0.753

أما بالنسبة إلى مُعدّي القوائم المالية، فقد جاءت الفقرة الثانية في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.38) وانحراف معياري (0.593)، والتي تشير إلى أن استخدام إجراءات المراجعة التحليلية يسهم في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. ويشير ذلك إلى تقدير مُعدّي القوائم المالية للدور الذي تؤديه الإجراءات التحليلية في تحسين المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالأداء المستقبلي واتخاذ القرارات. كما جاءت الفقرة الرابعة بمتوسط (4.33)، والفقرة السادسة بمتوسط (4.31)، والفقرة الخامسة بمتوسط (4.24)، وهي جميعها متوسطات مرتفعة تعكس اتفاقاً واضحاً على أهمية كفاءة المراجعة الداخلية، وتنفيذ أعمالها في الوقت المحدد، واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية.

وبصفة عامة، تكشف نتائج الجدول (7-3) عن ارتفاع مستوى الاتفاق بين كل من المراجعين الداخليين ومُعدّي القوائم المالية بشأن أثر وظيفة المراجعة الداخلية على ملاءمة المعلومات المحاسبية. كما أن تقارب المتوسطين الإجماليين (4.14) و(4.22) يشير إلى وجود اتجاه متقارب في آراء الفئتين، وهو ما يدعم مبدئياً وجود أثر إيجابي لوظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية، سواء من خلال توفير المعلومات في الوقت المناسب، أو تعزيز قدرتها التنبؤية، أو تحسين جودتها بما يخدم احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات.

2-7 اختبار الفرضيات:

1-2-7 اختبار الفرضية الأولى:

H_0 : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية".

تشير نتائج اختبار (One Sample T-test) كما يظهرها الجدول رقم (7-4) واحدة أن المتوسط الحسابي الكلي لآراء المراجعين الداخليين حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية بلغ (4.10)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة نحو (8.26) بدرجات حرية (40)، مما يشير إلى وجود فرق دال إحصائياً عن المتوسط الفرضي عند مستوى معنوية (0.05). وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 ، وقبول الفرضية البديلة التي تقيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية.

جدول رقم (4-7) نتائج اختبار (One Sample T-test) لفرضيات الدراسة					
الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
الفرضية الأولى	4.10	0.853	40	8.26	0.000
الفرضية الثانية	4.18	0.852	42	9.08	0.000
الفرضية الرابعة	4.14	0.734	40	9.94	0.000
الفرضية الخامسة	4.22	0.753	42	10.62	0.000

*مستوى المعنوية $\geq 5\%$

2-2-7 اختبار الفرضية الثانية:

Ho₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر مُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية .

أظهرت نتائج اختبار (One Sample T-test) كما تظهر بالجدول (4-7) أن المتوسط الحسابي الكلي لآراء مُعدي القوائم المالية بلغ (4.18)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة نحو (9.08) بدرجات حرية (42)، مما يشير إلى وجود فرق دال إحصائياً عن المتوسط الفرضي عند مستوى معنوية (0.05). وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية Ho₂ ، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود أثر ذي دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر مُعدي القوائم المالية بالمصارف التجارية.

وتتفق هذه نتيجة الفرضية الأولى والثانية بشكل مباشر مع ما توصلت إليه دراسة جوهري (2019) ودراسة إيمان (2020) اللتان أكدتا أن وجود وظيفة مراجعة داخلية مفعلة يعزز من مصداقية وموضوعية المعلومات المحاسبية ويحد من ممارسات المحاسبة الإدارية والتلاعب. كما تتقاطع النتائج مع دراسة أبورزيزة وآخرين (2026) التي أبرزت الأثر المباشر لآليات المراجعة الداخلية بالمؤسسات في تحسين جودة التقارير المالية والتمثيل الصادق لمخرجات النظام المحاسبي. وتتسجم النتيجة مع دراسة أحمد ومحمد (2024) فيما يتعلق بأن أدوات الضبط والرقابة الداخلية تُلقي بظلالها الإيجابية على موثوقية وملاءمة البيانات المالية.

3-2-7 اختبار الفرضية الثالثة:

Ho₃: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين في الدراسة (المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية) حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار العينات المستقلة (Independent Samples T-Test) ، وذلك للمقارنة بين متوسطات إجابات المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. وتشير نتائج الجدول رقم (5-7) إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات المراجعين الداخليين بلغ (4.10) بانحراف معياري قدره (0.853)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لإجابات مُعدو القوائم المالية (4.18) بانحراف معياري قدره (0.852). كما بلغت قيمة (ت) المحسوبة (0.430)، في حين بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.668). وبمقارنة مستوى الدلالة المحسوب (0.668) بمستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha = 0.05$) ، يتضح أن مستوى الدلالة المحسوب أكبر من مستوى الدلالة المعتمد، مما يدل

على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية حول اثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية الثالثة (H_{03}) التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين، ورفض الفرضية البديلة. وتؤكد هذه النتيجة إلى وجود اتفاق عام بين المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية بشأن الدور الإيجابي البارز لوظيفة المراجعة الداخلية في ضبط جودة الممارسات المحاسبية وتأكيد خاصية التمثيل الصادق (الموضوعية وصدق التعبير) للقوائم المالية الصادرة عن المصارف التجارية.

وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (المقلة والأشلم، 2019) ودراسة (أرحومة والتير، 2022) في البيئة الليبية؛ حيث أشارت نتائجها إلى اتفاق الفئات المهنية المختلفة داخل المؤسسات المصرفية والخدمية على الأهمية الكبيرة لجهود المراجعة والرقابة الداخلية في ضبط الأداء المالي ومنع التعارض التنظيمي. كما تُعزز هذه النتيجة ما طرحته دراسة (Heyrani et al. 2016) وحليم وآخرون (Halim et al., 2018) حول دور الحكم والمهنية لدى المهنيين والمحاسبين في تقليص الفجوة وتكامل الآراء بين أطراف إعداد التقارير المالية والرقابة عليها.

ويرى الباحثان ان هذا التوافق الخالي من الفروق الجوهرية يُعزى إلى أن كلتا الفئتين (المراجعون المحاسبون) تعملان في ذات البيئة التنظيمية والتشريعية الخاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي والمعايير المحاسبية الدولية. يُولد هذا الإطار التنظيمي الموحد إدراكاً مشتركاً ومتقارباً للهدف النهائي، وهو إصدار قوائم مالية تمثل المراكز المالية للمصارف بكل صدق وموضوعية.

جدول رقم (5-7) نتائج اختبار (Independent Sample T-test)					
الفئة	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المراجعين الداخليين	41	4.10	0.853	0.430	0.668
معدو القوائم المالية	43	4.18	0.852		

4-2-7 اختبار الفرضية الرابعة:

H_{04} : "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار العينة الواحدة كما هو موضح بالجدول (4-7) (One Sample T-test)، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي بلغ (4.14) والانحراف المعياري (0.734)، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (9.94)، كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000). وبمقارنة مستوى الدلالة المحسوب (0.000) بمستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، يتضح أن مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة المعتمد، مما يدل على وجود دلالة إحصائية معنوية. وعليه، يتم رفض الفرضية الصفرية الرابعة وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على "وجود اثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر وجهة نظر المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية".

5-2-7 اختبار الفرضية الخامسة:

H_{05} : "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية".

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار العينة الواحدة (One Sample T-test) كما هو موضح بالجدول رقم (4-7)، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لإجابات مُعدو القوائم المالية بلغ (4.22)، والانحراف المعياري (0.753)، وبلغت قيمة (ت) المحسوبة (10.62) عند درجة حرية (42)، كما بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000). وبمقارنة مستوى الدلالة المحسوب (0.000) بمستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، يتضح أن مستوى الدلالة المحسوب أقل من مستوى الدلالة المعتمد، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية معنوية. وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية الخامسة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: "وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية".

تتفق نتيجة الفرضية الرابعة والخامسة بوضوح مع ما توصلت إليه دراسة أحمد ومحمد (2024) التي أكدت أن ممارسات المراجعة والضبط الداخلي تُسهم في سرعة إيصال البيانات وإتاحتها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار. كما تتقاطع مع دراسة إيمان (2020) ودراسة أبورزقة وآخرين (2026) اللتين أشارتا إلى أن المراجعة الداخلية الفعالة ترفع من القيمة التنبؤية والتأكدية للمعلومات المحاسبية وتزيد من كفاءة التقرير المالي.

جدول رقم (6-7) نتائج اختبار (Independent Sample T-test)					
الفئة	عدد الحالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المراجعين الداخليين	41	4.14	0.734	0.498	0.620
معدو القوائم المالية	43	4.22	0.753		

7-2-6 اختبار الفرضية السادسة:

H₀₆: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين في الدراسة (المراجعين الداخليين ومُعدو القوائم المالية بالمصارف التجارية) حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية ".
أظهرت نتائج اختبار (Independent Samples T-Test) لعينتين مستقلتين كما يظهرها الجدول (6-7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين ومُعدّي القوائم المالية حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمراجعين الداخليين (4.14) بانحراف معياري (0.734)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمُعدّي القوائم المالية (4.22) بانحراف معياري (0.753). وقد بلغت قيمة (ت) المحسوبة (-0.498) بدرجات حرية (82)، في حين بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.620)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وعليه، يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الداخليين ومُعدّي القوائم المالية حول أثر وظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية. وتؤكد هذه النتيجة على وجود اتفاق وتوافق مهني عام بين المراجعين الداخليين ومُعدّي القوائم المالية بخصوص الدور الإيجابي البارز لوظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية بأبعادها الأساسية (التوقيت المناسب، القدرة التنبؤية، والقدرة التأكيدية).

وتتفق هذه النتيجة انسجاماً تاماً مع دراسة (المقلة والأشلم، 2019) ودراسة (أرحومة والتير، 2022) في البيئة المصرفية والخدمية الليبية، حيث أظهرت النتائج إدراكاً متطابقاً بين أطراف إعداد وتقييم التقارير حول أهمية دور الرقابة والضبط الداخلي في ضمان تدفق المعلومات المالية في الوقت المناسب ورفع جودتها لاتخاذ القرارات. ويرجع هذا التوافق والتماثل الإحصائي بين الفئتين إلى عملهما داخل منظومة رقابية وتشريعية موحدة تُدار بموجب تعليمات الضوابط واللوائح الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ومعايير المحاسبة والمراجعة الدولية. تُشكل هذه الأطر الموحدة ثقافة تنظيمية مشتركة تجعل كل من المراجع والمحاسب يرى في المراجعة الداخلية أداة تكاملية تضمن صدور القوائم المالية في توقيتها المحدد وبالمستوى المطلوب من القيمة التنبؤية والتأكيدية.

8- النتائج والتوصيات:

في ضوء تحليل البيانات الدراسة واختبار الفرضيات يمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

- 1- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين ومعدّي القوائم المالية بالمصارف التجارية.
- 2- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لوظيفة المراجعة الداخلية على محدد ملائمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كل من المراجعين الداخليين ومعدّي القوائم المالية بالمصارف التجارية.
- 2- وجود اتفاق عام بين المراجعين الداخليين ومعدّي القوائم المالية بشأن الدور الإيجابي البارز لوظيفة المراجعة الداخلية في ضبط جودة الممارسات المحاسبية وتأکید خاصية التمثيل الصادق وتعزيز خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية.

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات تتمثل في: 1- العمل على توفير المزيد من الدعم التنظيمي والمادي لوظائف المراجعة الداخلية في المصارف التجارية، وتعزيز استقلاليتها التشغيلية والتنظيمية لضمان حيادية وموضوعية التقرير المالي.
- 2- تفعيل الجوانب الاستشارية للمراجعة الداخلية إلى جانب دورها التأكدي التقليدي، والاستفادة من تقارير التقييم المستمر في تحسين التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية للبيانات المحاسبية.
 - 3- ضرورة الاهتمام بالتأهيل المهني والتدريب المستمر لكوادر المراجعة والمحاسبة بالقطاع المصرفي الليبي وفقاً لأحدث معايير المحاسبة والمراجعة الدولية

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية

1. أبو عقرب، محمد محمد. (2015). أثر استقلالية أقسام المراجعة الداخلية على كفاءة أداء المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية الليبية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، (5).
2. أبورويلة، عبد الكريم، والدنفور، إبراهيم، والفاخري، الصالحين. (2019). تقييم المراجعة الداخلية في المؤسسات الليبية في ضوء المعايير الدولية. كلية الاقتصاد، جامعة مصراتة.

3. أبورزيزة، عبد العظيم سالم، وكنيفو، سيف الإسلام مسعود، والغريبي، محمد إبراهيم، وميلاد، مصعب محمد، واليونس، نور الدين محمد. (2026). دور المراجعة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، 5(1).
4. أحمد، مزار كمال، ومحمد، بابر إبراهيم. (2024). أثر الرقابة الداخلية على ملائمة موثوقية المعلومات المحاسبية بالتطبيق على بعض البنوك السودانية. مجلة جامعة البيضاء، 6(3).
5. أرحومة، مفتاح سالم، والتير، أحمد محمد. (2022). دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الخدمية العاملة بمدينة مصراتة. مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الإنسانية)، 22(2).
6. إيمان، ضيف. (2020). أهمية التدقيق الداخلي في جودة المعلومات المحاسبية في البنوك [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
7. بدوي، هبة الله عبد السلام. (2019). ملائمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة مقارنة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية والسعودية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 3(1)، 345.
8. الجيزان، أسامة بن فهد. (2008). تطوير وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 70(70).
9. جوهر، لحقون. (2019). أثر المراجعة الداخلية على مصداقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
10. حسن، حنان جابر. (2011). دراسة تحليلية لنموذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة طبقاً للمشروع المشترك بين الـ FASB والـ IASB وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية. مجلة المحاسب المصري، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1(1).
11. حماد، طارق عبد العال. (2010). الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية. الدار الجامعية.
12. حماد، طارق عبد العال، وصالح، سيد عبد الفتاح. (2004). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية. مطبعة أكتوبر الهندسية.
13. زيتون، خميس جمعة. (2021). أثر استخدام وظيفة المراجعة الداخلية كحقل للتدريب على الإدارة ودورها الاستشاري في مجال إدارة المخاطر على قرار اعتماد المراجع الخارجي عليها. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2(1)، 2.
14. سمهود، فتحي المبروك. (2019). دور وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات الليبية: قراءة نافذة تحليلية للتشريعات النافذة في ضوء المعايير والتجارب الدولية. مجلة جامعة صبراتة العلمية، 5(5)، 22.
15. صوان، عادل فرج سعد. (2024). إطار مقترح لإعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية لزيادة فعاليتها بالقطاع الحكومي الليبي. مجلة الأستاذ، 26(26).

16. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، و خليل، عبد الرحمن عادل. (2018). أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة. مجلة الذخائر، (14)، 399-417.
17. العيسوي، محمود موسى عبد العال. (2025). وظيفة المراجعة الداخلية في الجامعات المصرية: قصور الممارسات الحالية ومتطلبات تفعيل التشريعية والمهنية (دراسة انتقادية واستكشافية). مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، (4).
18. محمد، سامي حسن. (2015). نموذج مقترح لبناء محاور استراتيجية وظيفة المراجعة الداخلية بهدف إضافة قيمة للمنشأة: دراسة ميدانية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 9(3)، 322-381.
19. محمود، محمود عبد الفتاح. (2012). دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات والاستثمار العقاري. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (3).
20. المقله، محمود عاشور، والأشلم، مصطفى مفتاح. (2019). مدى قيام المراجعة الداخلية في البيئة الليبية بمهام المراجعة الإدارية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (14)، 209.
21. نوفل، مدحت عبد الرشيد. (2013). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية). مجلة المحاسب المصري، كلية التجارة، جامعة القاهرة، (6).
22. هيكل، فوزي محمد. (2012). إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة المحاسبة المصرية، جامعة القاهرة، (3).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Chadegani, A. A., Mohamed, Z. M., & Iskandar, T. M. (2015). Influence of individual characteristics on auditors' intention to report errors. Journal of Economics, Business and Management, 3(7), 710-713.
2. Erwin, H., Sudarma, I. M., & Rura, Y. (2017). The influence of professionalism and competence of auditors towards the performance of auditors. Scientific Research Journal (SCIRJ), 5(1), 10.
3. Halim, H. A., Jaafar, H., & Janudin, S. E. (2018). Factors influencing professional judgment of auditors in Malaysia. International Business Research, 11(11), 119.
4. Heyrani, F., Banimahd, B., & Roudposhti, F. R. (2016). Investigation of the effect of auditors' professionalism levels on their judgment to resolve the conflict between auditor and management. 1st International Conference on Applied Economics and Business, 36, 177.
5. Kertarajasa, A. Y., Marwa, T., & Wahyudi, T. (2019). The effect of competence, experience, independence, due professional care, and auditor integrity on audit quality with auditor ethics as moderating variable. Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 5(1), 80.
6. Kontogeorgis, G. (2017). The role of internal audit function on corporate governance and management. Journal of Modern Accounting and Auditing, 13(8), 333-344. <https://doi.org/10.17265/1548-6583/2017.08.001>

7. Nguyen, L., Umemoto, K., Kohda, Y., & Blake, J. (2015). *Knowledge management in auditing: A case study in Vietnam*. In Proceedings of the 16th European Conference on Knowledge Management (ECKM 2015) (p. 570). University of Udine, Italy.
8. Ogundana, O., Ojeka, S., Ojua, M., & Nwaze, C. (2018). *Quality of accounting information and internal audit characteristics in Nigeria*. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 8(4), 333–344.